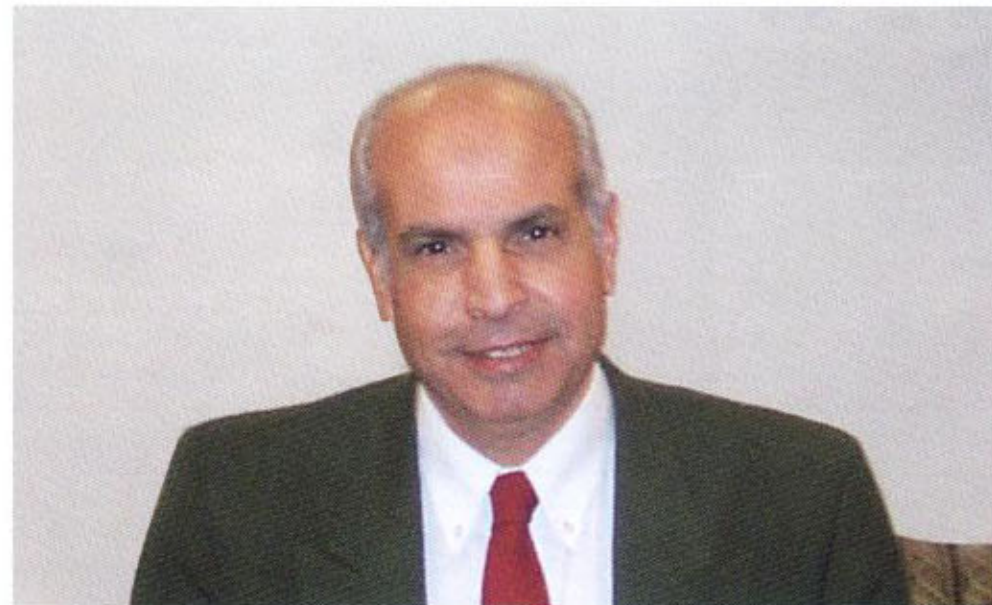




عقب نولى الدكتور محمود عيسى وزارة الصناعة والتجارة الخارجية

فرحة غامرة للعاملين بهيئة المواصفات بإخيار الوزير الجديد من أبناء الهيئة

د. هانى بركات : فخرون بإختيار أحد رواد مدرسة المواصفات والجودة لقيادة الصناعة والتجارة الخارجية .



مدرسة المواصفات والجودة حيث تولى قيادة الهيئة وساهم في تبوؤها مكانة كبيرة على المستويين المحلى والدولى ولذا فإنتنا جميعا فخورين بهذا الإختيار ومتفانين بأن تشهد الوزارة خلال هذه المرحلة تقدما وتطورا فى قطاعى الصناعة والتجارة .

ويذكر أن د. محمود عيسى تولى عدة مناصب ولديه خبرات محلية ودولية التى اكتسبها فى قطاع الهندسة الكيميائية والجودة والتصنيع ، حيث عمل عيسى ٣٠ عاما بالقوات المسلحة كباحث بمركز البحوث الفنية بدأت عام ١٩٧١ وتدرج فى المناصب القيادية حتى وصل إلى مساعد رئيس هيئة التسليح لشؤون التصنيع والبحوث والتطوير ، وبعدها نائب أول لرئيس هيئة التسليح عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٠ ، وبعدها انتدب كرئيس لهيئة التوحيد القياسى حتى عام ٢٠٠٥ واستمر فى منصبه كرئيس لها حتى عام ٢٠٠٩ بعدها انتقل إلى المعهد القومى للجودة .

بمجرد الإعلان على اختيار د. محمود عيسى وزيرا للصناعة والتجارة الخارجية شهدت أروقة هيئة المواصفات والجودة احتفالات وسعادة غامرة انتابت جميع العاملين حيث يمثل د. عيسى أحد الرموز الناجحة التى تولت قيادة الهيئة على مدى تسع سنوات منذ عام ٢٠٠٠ ، وقد شهدت الهيئة فى عهده نقله نوعيه فى دورها ليس على المستوى المحلى فقط بل امتد ذلك إلى المحافل الإقليمية والدولية ، كما لعبت الهيئة خلال فترة توليه المسئولية دورا مؤثرا فى الإرتقاء بمنظومة الجودة وتحديث المواصفات القياسية المصرية وتوفيقها مع مثيلتها الدولية .

وفى هذا الإطار يقول الدكتور هانى بركات رئيس هيئة المواصفات والجودة أن اختيار الدكتور محمود عيسى لتولى قيادة وزارة الصناعة والتجارة الخارجية فخر لكل العاملين بالوزارة بصفة عامة والعاملين بهيئة المواصفات والجودة بصفة خاصة لأن الدكتور عيسى هو أحد رواد



خلال اجتماعه بمجلس إدارة الهيئة

بركان: المواصفات إلزامية الجديدة نحمى المواطن المصري ونرقى بالإنتاج المحلى إلى مصاف عالمية



محمد القصر

المستهلك تتضمن عدم أمن الأجهزة المنزلية وكذلك وجود انبعاثات كهرومغناطيسية كثيرة تضر بالإنسان والبيئة المحيطة وقد تتضمن المواصفة أربعة اشتراطات أساسية وهي الحماية من المخاطر الناتجة من الماكينة .

وقد اشترطت هذه المواصفة على ترقيم المعدات بالخصائص الأساسية لها وما يتم تعريف المعدة به وكذلك طبع الاسم التجارى بوضوح كذلك نصت الاشتراطات العامة على ضرورة تصميم وتصنيع المعدة بطريقة تضمن التجميع والتوصيل الأمن والسليم وذلك طبقا للمواصفة الخاصة بالمنتج ، كما تضمنت القائمة المرفقة بالمواصفة بيان بمواصفات جميع الأجهزة المنزلية كمثال " الغسالات الأوتوماتيك والنصف أوتوماتيك ، الثلاجات ، سخانات المياه التى تعمل بالكهرباء ، المكانس ، غلايات المياه ، الخلاطات بجميع أنواعها ، التليفيزيونات ، أجهزة التسجيل ، المشوار ، الميكروويف .

وتطرق المجلس إلى الحديث عن موضوع آخر وهو مشروع المواصفة القياسية الخاصة بالاشتراطات الأساسية لأمان مستحضرات التجميل المطابقة للتوجهات الأوروبية ، وقد اشترطت المواصفة على وجود البيانات الخاصة بالمنتج مثل اسم وعنوان الشركة ، بلد المنشأ فى حالة الاستيراد ، الوزن أو الحجم عند التعبئة ، فترة الصلاحية ، التحذيرات ، رقم التشغيل ، وظيفية المنتج ، دليل المكونات للمنتج للتأكد من ان المنتجات على مستوى يضمن الحماية لأمان وصحة المستهلك .

وقد قامت المهندسة فريدة يعقوب بإدارة المواصفات الكيماوية بعرض لمشروع المواصفة القياسية المصرية للمعايير الأساسية للسلامة والصحة والإمان فى الأثاث

حيث توضح المواصفة المعايير الأساسية للسلامة والأمان والصحة فى الأثاث الداخلى (المنزلى) و الخارجى (أثاث الحدائق و الشواطئ ... الخ) من حيث الاشتراطات الأساسية للخدمات المستخدمة مثل (الأخشاب المصنعة والطبيعية والأقمشة والجلود سواء كانت جنود طبيعية أو مصنعة) أو فى المنتج النهائي كوحدة أثاث كاملة للتشطيب أو نصف مشطوب كما يتم تطبيق هذه المواصفة على الأثاث تام التصنيع وفى حالته النهائية عند الاستخدام

المحظور استخدامها والتي بلغت ٣٢ صيغة منها صبغات مجموعة الأزو الضارة والمحظورة وعددها ٢٣ نوعا الى جانب ٩ صبغات أخرى ثبت أنها مسرطنة بالإضافة الى ضوابط محكمة للمواد الضارة المستخدمة فى الصباغة والتجهيز والطباعة ومنها الفورمالدهيد والتي تم تحديدها بالمواصفة الجديدة بنسبة لا تزيد عن ٢٠ جزءا فى المليون لملايس الاطفال والرضع و٧٥ جزءا فى المليون للمنتجات النسيجية الملامسة للجلد و٣٠٠ جزء فى المليون للمنتجات النسيجية غير الملامسة للجلد كما تشمل المواصفة بيانات المنتج وطرق

العناية به إعمالا لسياسة الإفصاح بالإعلان وتطبيقا لمبدأ الشفافية لحماية المستهلك .

ومن جانبها أكد محمد المرشدى رئيس غرفة الصناعات النسيجية باتحاد الصناعات بأن تطبيق المواصفات القياسية وخاصة على الواردات من الأقمشة والملابس الجاهزة يحمى المستهلك المصرى مشيرا الى أن ذلك سيساهم فى الحد من واردات الملابس غير المطابقة للمواصفات والتي تضر الصناعة المحلية بالإضافة الى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الملابس الجاهزة والأقمشة المحلية أمام المستورد .

وقال المرشدى أن المواصفات القياسية الجديدة ملزمة لجميع المصنعين والمستوردين سواء صناع أو تجار موضحا إن بعض الملابس والأقمشة التى تدخل مصر غير مطابقة للمواصفات وتستخدم مواد محظور استخدامها عالميا وأقل فى التكلفة فتدخل مصر بأسعار منخفضة مما يضر بالمستهلك المصرى خاصة وأن بعض المواد المستخدمة تسبب السرطان .

كما تحدثت المهندسة أميرة بهجت بإدارة الهندسية عن المواصفة القياسية لأمان المعدات والمنتجات الكهربائية التى تعمل عند جهد منخفض وجاءت هذه المواصفة بعد وجود العديد من شكاوى

مواصفات معايير السلامة والصحة والبيانات للمنتجات النسيجية والتي تتوافق مع المواصفات الدولية وهي خمسة مواصفات إلزامية لمنتجات النسيج وتشمل الخيوط المصبوغة أو المجهزة ، الأقمشة المصبوغة أو المطبوعة أو المجهزة ، المفصلات ، الملابس ، الموكيت والسجاد حيث قامت المهندسة بيه حماد بإدارة الغزل والنسيج بعرض تقديمي لهذه المواصفات والتي تتضمن حظر استخدام الصبغات والكيماويات والمواد التى تسبب ضررا جسيما على صحة المستهلكين ومنها المواد المسرطنة فى المنتجات التى تتعامل مع هذه المواد وتحديد ضوابط ونسب المواد الكيميائية والصبغات المسموح باستخدامها طبقا للمعايير الدولية وايضا المواد المحظور استخدامها نهائيا حيث تقرر السماح بوجود الرصاص بنسبة لا تزيد عن ٣٠٠ جزء فى المليون بملايس الاطفال . كما حددت المواصفات الصبغات

معايير السلامة والأمان للمنتجات والسلع فى كافة القطاعات ، وحيث أن الالتزام التام بتطبيق المواصفات القياسية يودى إلى الحصول على منتج آمن وصحى حرصا على حماية المستهلك المصرى . وأوضح بركات بأن المواصفات الجديدة الإلزامية التى تصدرها الهيئة تمثل نقلة نوعية لحماية المواطن المصرى لأنها تستهدف الحفاظ على أمن وسلامة وصحة المستهلكين وتقضى على المنتجات العشوائية والمهترجة غير المطابقة للمواصفات ومنع المنافسة الضارة للصناعة المحلية وحمايته من الواردات غير المطابقة للمواصفات القياسية ، كما تودى الى رفع مستوى الإنتاج المصرى وبلوغه مصاف العالمية تصديرا واستيرادا ، وأيضا تقوم على حماية السوق خاصة من كافة المنتجات المستوردة والسلع غير المطابقة للمواصفات ، ومجهولة المصدر ، والمقلدة ، والحد من انتشارها . وقد وافق المجلس على اصدار

استكمالاً لبرنامج تطوير منظومة المواصفات القياسية المصرية والتي انتهجتها الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة فقد عقد مجلس إدارة الهيئة إجتماعا الشهر الماضى حضره أعضاء المجلس ومنهم المهندس محمد المرشدى رئيس غرفة صناعة الغزل والنسيج و المهندس محمد شفيق رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات إلى جانب عدد من المهندسين يجمع القطاعات بالهيئة .

وقد أكد الدكتور هانى بركات على المضى قدما فى تطوير وتحديث المواصفات المصرية لئى تتوافق مع معايير السلامة الدولية وذلك لكافة المنتجات المصرية ، خاصة وأن المواصفات القياسية تلعب دورا هاما فى عجلة التنمية وخاصة للعديد من الدول المتقدمة والنامية ، كما أن الظروف التى مرت بها مصر أكدت على أنه يجب التعامل بشفافية بين كافة الأفراد والجهات والوزارات لترقى بالصناعة المحلية ، حتى نصل بها إلى الحدود المطبقة دوليا وهي



توقيع مذكرة تفاهم لدعم التعاون المشترك بين مصر و دول الخليج في مجال المواصفات والجودة



■ شاكِر عبد الرحمن

العدد الله رئيس هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ان دور الهيئة يهدف الى مساعدة مجلس التعاون على تحقيق اهدافه المتخصص عليها في كل من نظامه الاساسي والاتفاقية الاقتصادية بتوحيد أنشطة التقييس المختلفة ومتابعة تطبيقها والالتزام بها بالتعاون والتنسيق مع أجهزة التقييس بالدول الأعضاء وبما يساهم في تطوير قطاعها الإنتاجية والخدمية وتنمية التجارة بينها وحماية المستهلك والبيئة والصحة العامة وتشجيع الصناعات والمنتجات الزراعية الخليجية بما يحقق دعم الاقتصاد الخليجي والمحافظه على مكتسبات الدول الأعضاء ، ويساهم في تقليص العوائق الفنية للتجارة بما يتماشى مع اهداف السوق الخليجية المشتركة

عن منظمة التجارة العالمية "WTO". وأشكر بركات الى ان هذا التعاون يشمل تبادل ادلة المواصفات القياسية واللوائح الفنية المعتمدة الصادرة عن كل طرف من الطرفين وتبادل المعلومات حول البرامج والخطط السنوية لإعداد المواصفات القياسية واللوائح الفنية من قبيل اللجان الفنية لى كل من الطرفين لتجنب تكرار الجهد وتبادل المعلومات بين الطرفين بشأن جهودهما في مسيرة اعداد المواصفات القياسية واللوائح الفنية واعتبار المواصفات القياسية الصادرة عن جهازي التقييس لدى الطرفين مرجعا عند اعداد المواصفات من قبلهما في حالة عدم توفر مواصفات قياسية دولية او اقليمية معادلة. ومن جانبه اوضح الدكتور نور

تم توقيع مذكرة تعاون فني بين الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة وهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقع عن الجانب المصري الدكتور محمد هاني بركات رئيس مجلس ادارة الهيئة المصرية وعن الجانب الخليجي الدكتور أنور العبد الله أمين عام هيئة التقييس الخليجية.

وأوضح الدكتور هاني بركات أن المذكرة تهدف الى ايجاد علاقات عمل وتعاون بناءة بينهما لتعزيز التواصل والتنسيق بما يطور أنشطة التقييس من خلال مواءمة المواصفات واللوائح الفنية واجراءات التحقق من المطابقة المعمول بها من قبل الطرفين وفقا للممارسات الدولية لاتفاقية العوائق الفنية للتجارة "TBT" الصادرة

نوقع مذكرة تفاهع بين وزارة الصناعة والمنظمة العربية للنمية الصناعية لتنمية ونعميق التعاون الصناعي العربي

عصام عبدالرازق

وقعت وزارة الصناعة والتجارة الخارجية و المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين التابعة لجامعة الدول العربية مذكرة تفاهع لتنمية وتصديق التعاون الصناعي بين الوزارة والمنظمة خلال المرحلة المقبلة .

وتهدف مذكرة التفاهع الى التعاون في تنفيذ البرنامج العربي للصناعات الصغيرة والمتوسطة ومساعدة المنظمة في الترويج للفرص الاستثمارية الصناعية المصرية خاصة الكاتمية منها وذلك من خلال موقع المنظمة واصدارتها الدورية والمؤتمرات النوعية المتخصصة التي تنظمها للترويج للمنتجات الصناعية المصرية من خلال اشراك اكبر عدد من الشركات والمصانع المصرية في بوابة المنظمة الصناعية العربية وزيادة دور المنظمة في دعم المشروعات والصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال جهات التمويل والاقراض العربية وتطوير وتحسين الانتاجية والقدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية المحلية خاصة في قطاع الصناعات الغذائية التحويلية والصناعات المغذية والتعاون بين المنظمة والوزارة بهدف دفع خطوات انشاء الاتحاد العربي للصناعات التصديرية وتشجيع التعاون الفني والتكنولوجي بين الوزارة والمنظمة والدول العربية ويشمل التعاون مجال الصناعات المنقبلة من خلال المشاورة في اعداد الدراسات لذلك وتطبيق المبادرة العربية للمنظمة حول تقنيات النانو وشارك القطاع الخاص المصري في فعاليات المنظمة التي تهدف الي تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير علاقات التعاون مع التكتلات الاقليمية خاصة الاحصاء الاوروبي ودول امريكا الجنوبية وتركيا والدول الافريقية والاسيوية وعقد مؤتمر للاستثمار الصناعي بالتعاون بين المنظمة والوزارة يدعي له وزراء ومستثمرون ورجال وسيدات اعمال عرب واجانب والمنظمات والهيئات والاتحادات النوعية بهدف دعم الاقتصاد المصري بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وانشاء صناعات جديدة صغيرة ومتوسطة تسهم في خلق وظائف لاستيعاب الشباب المصري وتنتج سلع منافسة ذات جودة عالية تساعد على فتح

اسواق جديدة للمنتج المصري . كما يتضمن التعاون تنفيذ البرنامج العربي للمترولوجيا وتنفيذ فعاليات الجهاز العربي للتسقي للاعتماد والتعاون في سرعة اصدار المواصفات العربية الموحدة والعمل على توافق المواصفات العربية مع المواصفات الدولية ودعم المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين للمواصفات القياسية المصرية المتوافقة مع المواصفات الدولية الخاصة بصحة وسلامة المواطن العربي وعرضها على الدول العربية للتعريف باهميتها وامكانية تطبيقها بين الدول العربية والتعاون في مجال الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة في الدول العربية واعداد دراسة مشتركة بين الوزارة والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين حول الرقابة على الاسواق في الدول العربية ومقترح انشاء وحدة مشتركة بين الدول العربية للابلاغ عن المنتجات المتداولة في السوق العربية غير المطابقة لمعايير الصحة والسلامة والتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين في زيادة الوعي بثقافة المسؤولية المجتمعية للشركات في اوساط المجتمعات الصناعية العربية والتعريف بالمواصفة الدولية للمسئولية المجتمعية ISO ٢٦٠٠٠ .ومن جانبه اوضح السيد محمد بن يوسف مدير المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ان هذا التعاون يشمل تنظيم المؤتمرات والندوات وورش العمل التي تعدها المنظمة في جمهورية مصر العربية وتقديم الخبرات والمساعدات التوجسية لاجلها وتبادل المعلومات والبيانات الاحصائية والاصدارات الدورية بين الطرفين وتزويد المنظمة بالبيانات والمؤشرات الاحصائية المطلوبة سنويا للتقرير الصناعي العربي بصفة منتظمة والاستعانة بالخبرات المصرية في الصناعة والمواصفات والجودة لتنفيذ المعونات الفنية للدول العربية ونقل الخبرات المصرية في مجال استخدام التكنولوجيات الحديثة في الانتاج الي الدول العربية والاستعانة بالخبرات المصرية في مجال المترولوجيا لتنفيذ الدعم الفني للدول العربية

والمشروعات والصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال جهات التمويل والاقراض العربية وتطوير وتحسين الانتاجية والقدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية المحلية خاصة في قطاع الصناعات الغذائية التحويلية والصناعات المغذية والتعاون بين المنظمة والوزارة بهدف دفع خطوات انشاء الاتحاد العربي للصناعات التصديرية وتشجيع التعاون الفني والتكنولوجي بين الوزارة والمنظمة والدول العربية ويشمل التعاون مجال الصناعات المنقبلة من خلال المشاورة في اعداد الدراسات لذلك وتطبيق المبادرة العربية للمنظمة حول تقنيات النانو وشارك القطاع الخاص المصري في فعاليات المنظمة التي تهدف الي تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير علاقات التعاون مع التكتلات الاقليمية خاصة الاحصاء الاوروبي ودول امريكا الجنوبية وتركيا والدول الافريقية والاسيوية وعقد مؤتمر للاستثمار الصناعي بالتعاون بين المنظمة والوزارة يدعي له وزراء ومستثمرون ورجال وسيدات اعمال عرب واجانب والمنظمات والهيئات والاتحادات النوعية بهدف دعم الاقتصاد المصري بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وانشاء صناعات جديدة صغيرة ومتوسطة تسهم في خلق وظائف لاستيعاب الشباب المصري وتنتج سلع منافسة ذات جودة عالية تساعد على فتح



هيئة المواصفات نسنضيف الإجماع التحضيرية للمؤتمر العربي الخامس للمعلومات الصناعية



■ شاكِر عبد الرحمن

ويهدف المؤتمر إلى اتاحة وتشر وتبادل المعلومات الصناعية والمعرفة، وإبراز دور تقنية المعلومات والاتصالات في التحول إلى مجتمع المعرفة، وعرض التجارب والتماذج الرائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والشبكات وادارة المعرفة، لتوفير بيئة صالحة لتبادل المعلومات والتجارب والخبرات، وتنسيق التشريعات والحماية القانونية لأمن نظم المعلومات واستراتيجيات حماية المعلومات بين الدول العربية. كما تم خلال الاجتماع الاتفاق على محاور المؤتمر وتشمل المتطلبات المعلوماتية لمجتمع المعرفة، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات داخل النظم الصناعية، النمذجة وتجارب راندة في تطبيق تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الصناعية، القوانين والسياسات والتشريعات المعلوماتية، أمن نظم المعلومات واستراتيجيات حماية المعلومات الى جانب أهمية مراكز تكنولوجيا المعلومات والتميز والمعلومات الصناعية والشبكات ونظم المعلومات الورقية (GIS) والعلاقة الترابضية بينهما وكذا منظومة التقييس والجودة وتكنولوجيا المعلومات وأثرها في بناء مجتمع المعرفة

عقدت اللجنة التحضيرية للمؤتمر الخامس للمعلومات الصناعية والشبكات والمعرض المصاحب له اجتماعها الأول بمقر الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة بالقاهرة خلال شهر يونيو الماضي وذلك بمشاركة المهندس / عصام شمس الدين مساعد رئيس الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة والمهندس / صالح الجذاف المشرف على المكتب الإقليمي للمنظمة العربية للتعمية الصناعية والتجدين بالقاهرة والذي ألقى كلمة نيابة عن سعادة الأستاذ / محمد بن يوسف مدير عام المنظمة، كما تحدث أيضا الدكتور/ خليفة محمد على ممثل مجموعة البنك الإسلامي للتعمية (المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب) . وقد تم خلال الاجتماع تحديد شعار المؤتمر (دور المعلومات الصناعية والاتصالات للتحول إلى مجتمع المعرفة) كما تم تحديد موعد عقد المؤتمر خلال الفترة من ٣-٥ ديسمبر ٢٠١١، كما تم استعراض قائمة بمطروحات المنظمة التي سوف تعرض بالمؤتمر، وما تم تنفيذه من توصيات المؤتمر الرابع للمعلومات الصناعية والذي عقد بالسعودية عام ٢٠٠٩.



بحضور السفير البولندي بالقاهرة مذكرة تفاهم بين مصر وبولندا للاعتراف المتبادل في مجال المواصفات والجودة وسلامة المنتجات

■ اسلام محمد

للاعتراف المتبادل لكل من الفحص والتفتيش ومنح الشهادات المطابقة والاعتماد بين هيئة المواصفات المصرية ونظيرتها البولندية، من أجل تقديم هذه الخدمات للشركات المصرية التي تصدر منتجاتها إلى الأسواق الأوروبية وتحقيق معايير السلامة الأوروبية للمنتجات المصرية وأيضا، لزيادة القدرة التنافسية للصناعة المصرية داخليا وخارجيا وبالتالي ستعود بالنفع والفائدة على صحة وسلامة المستهلك المصري .

وأضاف بركات أن تبادل الخبرات والمعلومات بين الطرفين سيؤدي إلى رفع مستوى الأداء والوقوف على أحدث التقنيات الحديثة بهدف إزالة العوائق الفنية على التجارة والتي من شأنها زيادة حجم التبادل التجاري والصناعي بين البلدين .

وقضى هذا الشأن قام الوفد البولندي بجولة داخل الهيئة للإطلاع على أنشطتها وخاصة معامل الاختبارات والمعايير تمهيدا لتقديم الدعم الفني وتدريب الكوادر الفنية المتخصصة بالهيئة المصرية وأيضا لتوفير خدمات الاختبارات وفقا للمعايير الأوروبية للصناعة المصرية . وبالتالي المحافظة على سلامة الاقتصاد المصري وحماية الصناعة والسوق المصرية من المنتجات الرديئة أو الغير آمنة

في إطار سعي هيئة المواصفات والجودة للتعاون مع الدول الاعضاء بمنظمة الإيزو وذلك بغرض إيجاد آلية مشتركة للاعتراف المتبادل فقد وقعت مصر وبولندا مذكرة تفاهم لتعزيز أوجه التعاون في مجالات المواصفات والجودة وتقوية المعامل لضمان سلامة المنتجات وفقا لمعايير السلامة الأوروبية ، وقد وقع الاتفاق عن الجانب المصري الدكتور هاني بركات رئيس هيئة المواصفات والجودة وعن الجانب البولندي شفيق زار رئيس هيئة المواصفات البولندية، وقد شهد التوقيع السفير البولندي بالقاهرة السيد بيوتر بوختا.

ومن جانبه أكد الدكتور هاني بركات رئيس هيئة المواصفات والجودة أن الهيئة تحرص على مواكبة التطورات والمتغيرات على الساحة الدولية لضمان تطوير خدماتها للمجتمع الصناعي المصري وفقا للمستويات الدولية، حيث أن هذا البروتوكول يمثل خطوة نحو تنفيذ استراتيجية وزارة الصناعة والتجارة الخارجية في توافق المواصفات المصرية مع معايير السلامة الدولية وخاصة الأوروبية بما يسهم في منح ميزة تنافسية للمنتجات المصرية للنفوذ إلى الأسواق الخارجية .

وأوضح بركات أن توقيع هذا البروتوكول يهدف إلى تبادل المعلومات والعمل على إيجاد آلية مشتركة



الآخبار

مواصفات قياسية جديدة لـ ١٢٠ مهنة صناعية بهخلاف القطاعات



محمد الفص

وأوضح بركات أن المشروع الخاص بإعداد المواصفات الموحدة للمهن بدول الأورومتوسطي يهدف إلى تقارب المستوى المهني بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي والعمل على رفع كفاءة الكوادر المصرية في مختلف المهن والاستفادة من الخبرات الأوروبية في تطوير القطاعات الصناعية المختلفة، كما يستهدف أيضا تأهيل العمالة المصرية ورفع كفاءتهم الإنتاجية وتنمية مهارتهم، وتحقيق الإحتراف المتبادل بالكوادر والعمالة المصرية داخل الأسواق الأوروبية بما يسمح بحرية انتقالها وخلق فرص عمل بالخارج في مختلف القطاعات الصناعية، حيث يتم تنفيذ هذا المشروع بتمول من الاتحاد الأوروبي وبلغ ٢٠ مليون جنيه.

وقد تم خلال الاجتماع مناقشة الموقف التنفيذي للمشروع حيث تم عرض الدراسة التي قام بها فريق من الخبراء من الدول الأورومتوسطية عن واقع ومتطلبات المهن الصناعية بكل من مصر والأردن والجزائر والمغرب وتونس وليبيا وسوريا، من أجل الوقوف على ملامح المواصفات الجديدة للمهن الصناعية بهذه الدول والتي سوف تشمل توصيف للمهام الأساسية المتعلقة بالمهنة والاشتراطات الخاصة بممارستها، والمعايير الفنية الخاصة بالعمالة ومهاراتها وقدراتها بالإضافة إلى عدد من المؤشرات لتقييم الأداء المهني.

كما تضمن الاجتماع دراسة العديد من المراجعات الأوروبية والدولية لمواصفات المهن الصناعية، ومناقشة كيفية توفيق مواصفات المهن الصناعية للدول المتوسطية بهذه المراجعات، حيث سوف يتم خلال المرحلة المقبلة تحديد الأولويات للمهن الصناعية التي تتطلبها أسواق العمل في الدول الأورومتوسطية وإعداد المواصفات الخاصة بهذه المهن تمهيدا لوضعها محل التطبيق

استضافت هيئة المواصفات والجودة المصرية الشهر الماضي الاجتماع الأول لمجموعة العمل المختصة بإدارة وتنفيذ مشروع إعداد المواصفات الموحدة للمهن بدول الأورومتوسطي بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، وقد شارك في الاجتماع ممثلين عن هيئة المواصفات الأوروبية (CEN)، وهيئة المواصفات الفرنسية (Afnor)، وممثلي هيئات المواصفات والخبراء من ١٠ دول متوسطة وأوروبية، والجهات التابعة لوزارة الصناعة والتجارة الخارجية المختصة بالتدريب الفني والمهني، يأتي هذا بعد اختيار الاتحاد الأوروبي للهيئة المصرية المواصفات والجودة لوضع مواصفات موحدة جديدة للمهن الصناعية بدول الأورومتوسطي خلال نوفمبر الماضي.

وشرح الدكتور هاشم بركات رئيس هيئة المواصفات والجودة خلال الاجتماع بأنه يجري حاليا تنفيذ برنامج متكامل لوضع مواصفات قياسية للمهن الصناعية المختلفة حيث يشمل البرنامج في مرحلته الأولى إعداد مواصفات جديدة لـ ١٢٠ مهنة صناعية في قطاعات المنسوجات والصناعات الهندسية والصناعات الغذائية والصناعات الخشبية والأثاث، كما أنه تم تشكيل لجنة لإعداد هذه المواصفات بالتعاون مع الجهات المصرية المختصة في هذا المجال.

وأضاف بركات أن البرنامج يستهدف تطوير وتحديث منظومة المواصفات القياسية المصرية بما يتوافق مع نظيرتها الدولية بشكل يسمح بالمنتجات المصرية باختراق الأسواق العالمية، كما يستهدف البرنامج مساعدة كافة المصنعين لتطبيق المواصفات القياسية المصرية، التي جانب تقديم الدعم والمساعدة لتأهيل وتحسين جودة المصانع في مصر من أجل الارتقاء بقدراتها الإنتاجية وبالمنتجات الصناعية وتطويرها لزيادة قدرتها التنافسية بالأسواق الخارجية.

وزارة الصناعة تقدم بمشروع قانون لإنشاء هيئة سلامة الغذاء بالتنسيق مع وزارتي الصحة والزراعة

عصام عبد الرازق

الغذائية المنتجة محليا أو المستوردة لخطر أو مخاطر بالإضافة الي وضع نظم ملزمة تتيح إمكانية تتبع الغذاء واعتماد نظم الحوافز والجزاءات التي تطبق على المنشآت والجهات الخاضعة لتطبيق أحكام القانون بما في ذلك العلامات الدالة على مستويات السلامة وجودة الغذاء الي جانب وضع الخطط اللازمة لحصر وحدات الإنتاج الغذائي غير المرخص بها والعمل على توفيق أوضاعها ودمجها في الاقتصاد الرسمي والفتح وإبداء الرأي في مشروعات القوانين الخاصة بسلامة الغذاء وتنظيم تداوله والقرارات التنظيمية ذات الصلة.

وقاما يتعلق بشكل الهيئة سيتم تشكيل مجلس أمناء برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية الوزراء المختصين بشؤون الصناعة والتجارة الخارجية والصحة والسكان والزراعة واستصلاح الأراضي وشؤون البيئة والسياحة والتضامن والعدالة الاجتماعية (بمختص برسم السياسات العامة لضمان سلامة الغذاء) بالإضافة الي مجلس إدارة يصدر بتشكيله قرار من الوزير المختص .

وحول التظلم من قرارات الهيئة فإن مشروع القانون الذي أعدته وزارة الصناعة ينص على إنشاء لجنة أو أكثر بقرار من رئيس مجلس الأمناء برئاسة أحد أعضاء مجلس الدولة يندبه رئيس المجلس وعضوية كل من ممثل عن هيئة سلامة الغذاء يختاره رئيس الهيئة وممثل عن حماية المستهلك يختاره رئيس الجهاز وممثل عن المجلس الوطني للاقتصاد يختاره رئيس المجلس وممثل عن الاتحاد العام للغرف التجارية يختاره رئيس الاتحاد وممثل عن غرفة الصناعات الغذائية يختاره رئيس اتحاد الصناعات المصرية وثلاثة خبراء من المتخصصين وتختص هذه اللجان بنظر التظلمات التي يقدمها أصحاب الشأن من القرارات الإدارية التي تصدر من رئيس مجلس الإدارة أو من المدير التنفيذي للهيئة.

اعدت وزارة الصناعة والتجارة الخارجية بالتنسيق مع وزارتي الزراعة والصحة مشروع قانون بإنشاء هيئة أو جهاز لسلامة الغذاء في مصر وتختص بتحقيق متطلبات الرقابة على سلامة الغذاء في كافة مراحل تداوله وتوحيد جهود الجهات الرقابية المتعددة لرفع فاعليتها وكفاءتها لإحكام الرقابة على الأسواق وتحقيق مستوى مقبول لحماية المستهلكين وزيادة التنافسية لصناعة الغذاء في مصر بما يؤدي إلى رفع فرص التصدير إلى الخارج ، وأيضا للارتقاء بصناعة الغذاء وحماية صحة وسلامة المستهلكين

وستتولى الهيئة الرقابة على سلامة الغذاء في جميع مراحل تداوله وإن من أهم أهدافها تحديد أولويات الرقابة وظواهر الغش الهامة التي يجب التركيز عليها ومراجعة وضع ضوابط حاكمة لأسلوب سحب العينات والمحافظة عليها لحين اجراء التحليل والتأكد من مصداقية معامل التحليل وأسلوب أدائها وبعدها الجغرافي عن مواقع سحب العينات فضلا عن مراجعة كافة التشريعات والقرارات التنظيمية الخاصة بسلامة الغذاء والرقابة عليه.

وقد تم الإطلاع على تجارب العديد من الدول وتشريعاتها قبل الوصول إلى هذه الرؤية إلى جانب قيام ممثلين للجنة إعداد المشروع بزيارة بعض الدول للوقوف على دور أجهزة سلامة الغذاء فيها.

وتتضمن أهم ملامح المشروع فيما يتعلق باختصاصات الهيئة الرقابة على الغذاء في جميع مراحل تداوله سواء كان منتجا محليا أو مستوردا ووضع معايير سلامة الغذاء وفقا للمعايير الدولية والتحقق من توافر الاستراطات الصحية والمواصفات الصحية الملزمة في جميع عمليات التداول ووضع الإجراءات والتدابير الضرورية لمواجهة حالات الطوارئ التي تنذر بتعرض السلع